انما يقترنان في شي وان لكل معين فيهما في امر ما معا فذلك الشي الذي فيه المعية هو الوقت الذي يجمعهما ويمكن ان يجعل كل منهما دالا عليه بل يمكن ان يدل عليه بغيرهما من الامور الواقعة فيه فليست المعية نفس ما يقع فيه للحوادث بل هي عارضة لها مقيسة الى ما تقع فيه وكذلك القبلية والبعدية وذلك مما لا يشتبه على متامل فاصحاب هذا المذهب جعلوا اعلام الاوقات اوقاتا ولذلك تعاكس التوقيت عندهم واذا اعتبر ما هو وقت في الحقيقة امتنع التعاكس في التوقيت **المقصد التاسع في المكان** اورده عقيب الزمان لمناسبته اياه في تعلقهما بالحركة وكونه راجعا الى اقسام الكم المتصل على بعض الاقوال وبين اولا وجوده ثم اشار الى حقيقته فقال وهو موجود ضرورة انه مشار اليه اشارة حسية بهنا وهناك وضرورة انه ينتقل منه الجسم وينتقل اليه فانا نشاهد الجسم يكون حاضرا ثم يغيب ويحضر جسم آخر حيث هو وضرورة انه مقدر له نصف وثلث فان مكان النصف نصف مكان الكل وكذا الحال في الثلث والربع وضرورة انه متفاوت فيه زيادة ونقصان فان مكان الكبير يزيد على مكان الصغير ولا يتصور شي منها اي من الامور المذكورة للعدم المحض فان المعدوم في الخارج لا يقبل الاشارة الحسية ولا يتصور انتقال الجسم منه واليه ولا يقبل التقدير بالتنصيف والتثليث ولا يتصف بالزيادة والنقصان وهذه وجوه اربعة نبه بها على وجود المكان مع كونه ضروريا كما اشار اليه بلفظ الضرورة حيث قال ضرورة انه مشار اليه ولم يقل لانه مشار اليه وسيصرح بذلك عن قريب وتشكك عليه اي على وجود المكان بانه لو وجد المكان فاما متحيز فله مكان آخر اذ لا معنى للمتحيز الا ذلك ويتسلسل الامكنة الى غير النهاية اذ لكل مكان مكان آخر على ذلك التقدير او حال في المتحيز فاما الجسم اي فذلك المتحيز الذي حل فيه المكان اما الجسم الذي هو متمكن فيه فيكون المكان ح في الجسم لا الجسم في المكان وهذا باطل قطعا وايضا فينتقل المكان بانتقاله اي بانتقال الجسم لوجوب انتقال الحال بانتقال محله فلا يتصور انتقال الجسم من المكان واليه وفساده ظاهر واما جسم غيره اي غير الجسم المتمكن في ذلك المكان وهو ايضا باطل لان حصول الجسم المتمكن في مكانه اما بالمداخلة في الجسم الذي هو محل مكانه وذلك بان يكون حلوله في محله سريانيا فيلزم تداخل الجسمين الباطل بالضرورة واما بالمماسة للجسم الذي حل فيه مكانه وذلك بان يكون حلوله فيه غير سرياني فيكون المكان ح عرضا قائما باطراف الجسم الآخر ولكل جسم مكان بالضرورة فيكون للجسم الآخر مكان حال في جسم ثالث مماسة للجسم الآخر وهكذا فيلزم التسلسل وعدم تناهي الاجسام وستبطله فيما بعد واما لا متحيز ولا حال فيه بل يكون جوهرا معقولا مجردا فلا اشارة اليه اي الى المكان لان الجواهر المعقولة لا تقبل الاشارة وانه باطل بالضرورة لان المكان كما مر مشار اليه بهنا وهناك وايضا فلا يمكن حصول الجسم فيه اي في المكان على ذلك التقدير لان المكان يجب ان يكون مطابقا للمتمكن فيه ومن المستحيل مطابقة الجوهر المعقول للجسم واذا بطل هذه الاقسام الثلثة الحاصرة للاحتمالات العقلية بطل وجود المكان مطلقا والجواب ان وجوده ضروري معلوم لكل عاقل وما ذكرتم من الشبهة القادحة في وجوده تشكيك في البديهي الذي لا شك فيه وانه سفسطة ظاهرة ومغالطة بينة لا تستحق الجواب لان بطلانه معلوم يقينا وان لم يكن وجه الخلل فيه معينا في النقوض الاجمالية وستعلم في جواب الشكوك الواردة على المذاهب في حقيقة المكان حله اي حل ما ذكرتموه فيتعين وجه فساده كان يقال مثلا نختار انه عرض حال في جسم آخر متعلق باطرافه دون اعماقه وهو السطح فلا يلزم تسلسل الاجسام ولا تناهيها لجواز انتهائها الى جسم لا مكان له بل وضع كما سياتي ثم انه اي المكان خارج عن المتمكن اي ليس جزءا منه والا انتقل المكان بانتقاله ضرورة امتناع انفكاك الكل الذي هو المتمكن عن الجزء الذي هو المكان فلا يتصور انتقال الجسم عن مكانه وليس المكان امرا حالا في المتمكن والا انتقل بانتقاله ايضا ولم يذكره لانه لم يقل به احد بخلاف الجزء فانه قال بعض قدماء الحكماء انه اي المكان هو الهيولى فانه اي المكان يقبل تعاقب الاجسام المتمكنة فيه ولا يخفى عليك ان حاصله هو ان يقال المكان يقبل تعاقب الاجسام والهيولى ايضا تقبل تعاقب الاجسام اي الصور الجسمية فهو هو اي القابل الاول الذي هو المكان هو بعينه القابل الثاني اعني الهيولى وقد عرفت بطلانه بوجه بطلان كون المكان هو الهيولى لما مر من ان المكان ليس جزءا من المتمكن والا لانتقل بانتقاله وعرفت انه اي الشان لا ينتج الموجبتان في الشكل الثاني وما ذكره من هذا القبيل كما ترى ولو اريد اصلاحه بان يقال المكان يتعاقب عليه المتمكنات وكل ما يتعاقب عليه اشياء متعددة فهو الهيولى كانت الكبرى ظاهرة الكذب وهذا المذهب ينسب الى افلاطون ولعله اطلق لفظ الهيولى عليه اي على المكان باشتراك اللفظ مع وجود المناسبة بين المكان والهيولى في توارد الاشياء عليهما والا فامتناع كون الهيولى التي هي جزء الجسم مكانا له مما لا يشتبه على عاقل فضلا عمن كان مثله في فطانته وقال بعضهم انه الصورة الجسمية لان المكان هو المحدد والحاصر المقدر للشي الحاوي له بالذات والصورة كذلك فان صورة الشي محددة وحاوية له بالذات ومقدرة اياه وهو من النمط الاول لانه استدلال بالشكل الثاني من موجبتين الآن يزاد عليه والمحدد الحاوي بالذات لا يتعدد فينتج لان الاستدلال ح يرجع الى قولنا المكان محدد حاو بالذات وكل محدد حاو هو الصورة لكن هذا الحكم المزيد غير مسلم واليه اشار بقوله ويبطل اي هذا الحكم الذي زيد بان الذاتين المتباينتين قد تشتركان في لازم واحد فلا يلزم من ذلك صدق احديهما على الاخرى فضلا عن اتحادهما فيكون الكبرى ح ممنوعة الصدق وهذا المذهب ايضا ينسب الى افلاطون قالوا انما ذهب الى ان المكان هو الفضاء والبعد المجرد تسماه تارة بالهيولى لما سبق من المناسبة واخرى بالصورة لان الجواهر الجسمانية قابلة له بنفوذه فيها دون الجواهر المجردة فهو كالجزء الصوري للاجسام فهذان القولان ان حملا على هذا الذي ذكرناه فقد رجعا الى ما سياتي من مذهبه والا فلا اعتداد بهما لظهور بطلانهما وانما الاشتباه في ان المكان هو البعد او غيره فشرع يتكلم عليه فقال ثم الجسم منطبق على مكانه للتحقيق ليس زائدا عليه حاليا له ليس ناقصا منه بحيث لا يخلو شي من مكانه عنه والمكان محيط به اي هو بتمامه في المكان ليس شي منه خارجا عنه ولهذا ينسب اليه بكلمة في مملو منه كما ذكرناه وقد عرفت انه يجوز انتقاله عنه ولا يتصور ذلك المذكور من حال الجسم والمكان بالقياس الى صاحبه الا بالملاقاة بينهما وتلك الملاقاة اما بالتمام بحيث اذا فرض جزء من المتمكن يفرض بازائه جزء من المكان وبالعكس فينطبقان بالكلية وتسمى الملاقاة على هذا الوجه المداخلة فيكون المكان على هذا التقدير هو البعد الذي ينفذ فيه الجسم وينطبق البعد الحال فيه على ذلك البعد في اعماقه واقطاره واما لا بالتمام بل بالاطراف اي يكون اطراف الجسم ملاقية لمكانه دون اعماقه وتسمى الملاقاة على هذا الوجه المماسة فيكون المكان ح هو السطح الباطن للحاوي المماس للظاهر من المحوي فاذن المكان اما البعد واما سطح الحاوي لا ثالث لهما فاذا بطل احدهما تعين الثاني والبعد اما موجود او مفروض موهوم فهذه ثلثة احتمالات لا رابع لها وتوضيح ذلك بالا مزيد عليه ان يقال المكان الجسم بكليته في مكانه فاما ان لم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة فقط كالخط مثلا لاستحالة كونه محيطا بالجسم بالكلية فهو اما منقسم

Copyright © King Saud University